كلمة ونص

ميشيل خياط

عطش الحاضر وظمأ المستقبل

جدد مجلس الوزراء أمنية غالية على السوريين: الشرب من ماء البحر المحلاة.
ففي أواخر تموز الماضي، كلف وزارة الموارد المائية دراسة جميع السيناريوهات الممكنة لتعزيز الواقع المائي في المنطقة الجنوبية من سورية (بما فيها مشروع تحلية مياه البحر بما يؤمن الطلب المنزلي).
تكمن أهمية هذا الطلب، في الأزمة الحادة مع العطش الآن، ولاسيما في السويداء.
وكان رئيس الوزراء وعد في (٢٠٢٣/٥/١٥) أثناء لقائه أعضاء مجلس اتحاد نقابات العمال، بإيجاد حل لمياه الشرب في السويداء ودمشق والمنطقة الجنوبية.
وهنا نشير إلى أن أغلب مياه الشرب لمحافظة السويداء تأتي من السدود التجميعية للأمطار، وفي هذه السنة لم يكن موسم الأمطار هناك جيداً ولم يقو على إملاء السدود بالطاقة القصوى، كما أن محافظات دمشق وريف دمشق ودرعا تعاني من نقص في مياه الشرب ما يقود إلى برامج تقنين قاسية.
بدهي أن التوجه إلى البحر لا يشكل حلاً إسعافياً آنياً، ومثل هذا الحل الإسعافي ضروري وحيوي وغير قابل للتأجيل لأن الماء حياة كما هو معروف.
ولعلها فرصة أن نشدد على شحذ الهمم في هذه الفترة القائظة التي نعيشها حالياً، وإيصال مياه الشرب _على الأقل_ للناس المحتاجين إليها على امتداد الجغرافية السورية، من الحسكة إلى صلخد في السويداء.
لكن اللافت للانتباه في موضوع تحلية مياه البحر، أنه قد طرح كمشروع متكامل من الحكومة الحالية، في أيار من العام ٢٠٢١ وأضيف إليه، عبارة: جر المياه من الفرات إلى دمشق والمنطقة الجنوبية.
ويعرف المتابعون أن هذا الحلم قديم، طرح مراراً قبل الحرب الجائرة على سورية ومن المؤلم أنه لم ينفذ!!.
وسر التعجب في هذا السياق، أنه الحل الواقعي والممكن الوحيد، لحماية المياه الجوفية السورية من النضوب السريع، في ظل التغيرات المناخية وارتفاع درجة حرارة الأرض وتناقص كميات الأمطار التي تهطل سنوياً.
تعد سورية في تقييم الأمم المتحدة، بلداً جافاً وهي تعاني من عجز كبير في المياه، يقترب من مليارَي متر مكعب سنوياً، ولئن كانت من الدول التي تميزت بحسن استثمار مياهها عبر ١٦٦سداً إلا أن الحرب حرمتها من متابعة هذا المسار التنموي المهم واستكمال بناء عدة سدود مهمة مثل_حلبية زلبية _على نهر الفرات في دير الزور وسد الوادي الأبيض في إدلب وإعادة بناء سد زيزون على مشارف سهل الغاب.
تستهلك الزراعة السورية القسم الأكبر من الماء المتاح، ويمكن تقليصه بالري الحديث الذي تتكفل الدولة السورية بتحمل ٥٠ بالمئة من تكاليفه عن الإخوة الفلاحين.
وإذ نأخذ بعين النظر أن الكرة الأرضية كلها تعاني من تدهور الوضع المائي على سطحها (٢مليار إنسان على وجه الأرض يفتقرون إلى مياه شرب مأمونة _و ١٠٠كم٣ إلى ٢٠٠كم٣ من المياه الجوفية تنضب كل عام، ما دفع أمين عام الأمم المتحدة أن يقول: العالم يسير كأعمى في طريق خطر)، وإذ ننتبه أن البحار والمحيطات تشكل ٩٨ بالمئة من مياه الكرة الأرضية، فإن التوجه الوطني لتأمين مياه الشرب _على الأقل _من البحر، لا غنى عنه وسيكون سر وجود الأجيال القادمة على الأرض، وفي سورية تحديداً، فلنفرح أن لنا منفذاً على البحر، ثمة دول من دون إطلالة على البحار.
ولعل ما أخر الإنجاز_تاريخياً_ قصة التكلفة الباهظة.
اليوم اختلف الأمر مع إمكانية التحلية بوساطة الخلايا الكهرضوئية، وتذكر بمثال نقل المياه إلى دمشق في العام ١٩٢٩ من نبع الفيجة، للتخلص من الكوليرا، إذ تبرع الناس بذهبهم، وشقوا قناة في الجبال كانت مكلفة جداً آنذاك..!!
لكن الفضل الأكبر هو لمن قاد المشروع: (الكبيران: لطفي الحفار وفارس الخوري).
فهل تحظى وزارة الموارد المائية بشرف جر مياه البحر إلى جنوب سورية، ليكون (هذا الشرف)، صفحة ذهبية لها في التاريخ السوري المعاصر....؟!.

خلل في توزيع المعونات

محافظ السويداء: اكتشاف تراخيص وهمية لكثير من المشاريع تحصل على مادة الغاز

السويداء -عبير صيموعة

بين محافظ السويداء بسام بارسيك اكتشاف تراخيص وهمية لكثير من المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر ممن تحصل على مخصصاتها من مادة الغاز وذلك بناء على عمل لجان الكشف عن الاحتياج الحقيقي إضافة إلى وجود عدد هائل من طلبات الإسمنت التي تمت الموافقة عليها من الوحدات الإدارية التي لا تتم متابعتها بعد الحصول على المادة الأمر الذي يمكن أن يشرع عملية التجارة بالمادة وتحويلها إلى السوق السوداء.
بارسيك طالب رؤساء الوحدات الإدارية (خلال اجتماعه برؤساء الوحدات الإدارية ورؤساء اللجان المحلية التي تم تشكيلها لمراقبة الأسعار وما زالت دون تفعيل حقيقي على أرض الواقع) بضرورة معرفة مهامهم وتفعيل دورهم وخاصة أنهم جميعاً قد جرى انتخابهم من أهلهم الذين توسموا بهم أداء واجبهم بالشكل المطلوب.
وأكد المحافظ وجود خلل في توزيع المعونات الأمر الذي دفع إلى الطلب من الوحدات الإدارية وضع قوائم عن طريق المجالس المحلية التي سيتم العمل على اعتمادها مشيراً إلى أنه بالاجتماع الذي انعقد مع ممثلي برنامج الغذاء العالمي وممثلي المحافظة لشؤون الإغاثة والمنظمات وفرع الهلال الأحمر تم الاتفاق على اعتماد لوائح مشتركة للتقييم بين محافظة السويداء وفرع الهلال فيما يتعلق بقائمة المستحقين للسل الغذائية بعد إجراء التقاطعات اللازمة لبيانات المستفيدين بناء على قوائم الوحدات المعتمدة مطالباً الوحدات الإدارية كافة بضرورة متابعة المشاريع الصغيرة لمعرفة العامل منها أو المتوقف عن العمل للتأكيد على تقرير لجنة تقدير الاحتياج الذي كشف وجود مشاريع متوقفة عن العمل تم توقيف تزويدها بالغاز الأمر الذي أدى إلى وفر بالمادة وحقق عملية الحصول عليها بفترات اقل على ساحة المحافظة
وحول موضوع طلبات الإسمنت شدد المحافظ على ضرورة الكشف من رؤساء الوحدات بعد الحصول على المادة للتأكد من تنفيذ العمل في ظل الكميات المحددة المخصصة للمحافظة أسبوعيا من المادة.
وأكد ضرورة تطوير الاستثمارات وتنمية الموارد الذاتية، موضحاً أن رئيس الوحدة الإدارية مسؤول عن عمل كل ممثلي المؤسسات في وحدته ومنها المياه والاتصالات وغيرها وضمن نقاش إشكاليات ومعوقات عمل رؤساء الوحدات نال واقع المياه النصيب الأكبر لكل النقاشات حيث أشار المحافظ إلى جهود مؤسسة المياه المتسارعة والتي ستلمر وتؤدي إلى تحسن في الوضع المائي، معلناً خطة إستراتيجية لربط مصادر المياه بشبكة واحدة على ساحة المحافظة.
نائب المحافظ وائل جربوع شدد على أهمية الانسجام بين أعضاء الوحدات الإدارية واتخاذ القرارات بعد المداولات والاتفاق مع الجميع لافتاً إلى أن عدم الانسجام أدى في كثير من جوانبه إلى عرقلة عمل الوحدات وانعكس سلباً على الواقع الخدمي لكثير منها.
كما لفت عضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات سمير الملحم إلى تقصير عمل كثير من رؤساء الوحدات الإدارية بعدم متابعتهم للمواقع الخدمي ضمن وحداتهم رغم تعاون جميع مديري المؤسسات معهم مطالباً بمتابعة مخصصات مراكز الاتصالات وآبار المياه من المحروقات ووصولها وكيفية صرفها لضمان استمرارية التشغيل وتخديم الأهالي.
ولفت إلى مسؤولية الوحدات الإدارية بمتابعة أعمال الترميم للمنازل لأن منح طلبات الإسمنت يجري بناء على الكشف الحسي لتلك الوحدات وعلى مسؤوليتها مطالباً بإنجاز كل رئيس وحدة إدارية لمهامه بطريقة صحيحة وقانونية لضمان تحقيق مطالبه على وجه السرعة.
منسق المنظمات الدولية في لجنة الإغاثة علاء أبو عمار أشار إلى استمرار اللجنة بجمع البيانات الأسرية وصولاً إلى قاعدة بيانات الأقرب إلى الدقة المطلوبة لضمان وصول المساعدات الاغاثية لمستحقيها فعلياً، معلناً أن تركيب أجهزة إنارة الطرقات مستمر وفق خطة يتم العمل بموجبها وصولاً إلى كل الوحدات الإدارية.
مدير مؤسسة المياه وائل الشريطي أجاب عن استفسارات الحضور وأكد أن ملف المياه يحتاج إلى التعاون من الجميع وأن تحسناً واضحاً سيلمسه الأهالي قريباً.
وأكد حل مشكلة تجمع آبار خازمة قبل نهاية الشهر الحالي مع تجهيز بئر في موقع الدياثة بمعدات جديدة وتجهيز بئر ثالثة في رشيدة إضافة إلى العمل على الاستثمار الأمثل لآبار خربا قبل نهاية العام، كما تحدث عن الخطة الإسعافية التي تتم من خلال تنفيذها صيانة لعشرة مواقع أسبوعياً.

مشروعات خدمية حصيلة اجتماع «تنفيذي» حماة

حماة- محمد أحمد خبازي

أعاد المكتب التنفيذي لمجلس محافظة حماة، بجلسته التي عقدت صباح الخميس الماضي برئاسة نائب المحافظ علي عبد السلام، مشروع قرار لمديرية التجارة الداخلية بخصوص الحد الأقصى لأسعار الخبز السياحي لمزيد من الدراسة، فيما وافق على تعديل أجور بدل خدمات أعمال التحميل والتنزيل بالمحافظة، وعلى مشروع قرار وارد من مديرية الخدمات الفنية لإصدار المخطط التنظيمي العام لبلدة قمحانة بريف حماة الشمالي، وذلك وفقاً لمحضر اللجنة الفنية الإقليمية.
ووافق على عقد مناقصة للمرة الأولى لتوريد مرش رذاذي بسعة لا تقل عن ٢٠٠٠ ليتر، لرش المبيدات الحشرية في مدينة طيبة الأمام.
كما صدق المكتب التنفيذي على إجراء مناقلة ضمن البند الثالث الاستثماري من بند مشروعات الإنارة إلى بند الحملة الميكانيكية لبلدية بسيرين بريف حماة الجنوبي، ومن بند مشروعات المجاري وصحة البيئة إلى بند مشروعات الطرق لبلدية معرين الجبل، وعلى دفاتر الشروط الفنية والمالية والحقوقية والكشوف التقديرية وجداول تحليل الأسعار والكميات، العائدة لمديرية الخدمات الفنية لتنفيذ مشروعات تعبيد وتزفيت شوارع متفرقة في بلدة بري الشرقي بريف سلمية، وقناة بيتونية بطول ٢٠٠ م في بيت رقطة بمنطقة مصياف، وعلى عقد مناقصة للمرة الأولى لتنفيذ وتسليك شوارع متفرقة في بلدة جرجيسة بريف حماة الجنوبي.
كما صدق المكتب التنفيذي على محاضر اللجنة الفنية لتصريح مواطنين حول ٣ مستودعات لتخزين مواد غير غذائية وغير كيميائية في بلدة معردس بريف حماة الشمالي.
كما وافق المكتب التنفيذي على منح تراخيص لروضة أطفال خاصة في قرية الشميسة بريف مصياف، ومركز مهني للعلوم التجارية وتقنيات الحاسوب بمصياف، ونقل ترخيص مخبر أبي الفداء اللغوي بحماة من اسم إلى آخر، ولمنشرة أحجار لأحد المواطنين في بلدة قمحانة، ولمعمل لصناعة الأعلاف من منشأ نباتي في المنطقة العقارية- جنان- شرق حماة، وعلى ترخيص مؤقت لأحد المواطنين لاستثمار مخزن تبريد على المنطقة العقارية الزلاقيات بحماة.

«تنفيذي» اللاذقية يمنح ٦ تراخيص لمنشآت جديدة

عضو في المكتب لـ«الوطن»: المنشآت الزراعية تنعكس على السوق

اللاذقية – عبير محمود

أعلن المكتب التنفيذي لمحافظة اللاذقية عن منح ٦ تراخيص لمنشآت جديدة في المحافظة، منها منشآت زراعية وأخرى صناعية، إضافة لمنح موافقات على مشروعات متعددة بمناطق متفرقة بين الريف والمدينة.
وفي الجلسة السابقة للمكتب التنفيذي برئاسة محافظ اللاذقية عامر هلال، تمت الموافقة على صلاحية الموقع لاستكمال إجراءات الترخيص الإداري للمنشأة المعدة كمدجنة على العقار رقم ٢٦٢ في بشلاما، واستكمال إجراءات الترخيص الإداري لمبقرة على العقار رقم ٨١٣ في شريفا، والترخيص الإداري لمبقرة على العقار رقم ٧٢٥ في قرية الفرشات ومبقرة في كرسانا على العقار ٥٠٧ وتعديل الترخيص الإداري المؤقت للمنشأة المعدة لصناعة البلوك على العقار رقم ٥٢٢ في القنجرة.
وحول التراخيص الممنوحة، بيّن عضو المكتب التنفيذي المختص بقطاع الزراعة في محافظة اللاذقية بديع كراوي لـ«الوطن»، أهمية إقامة منشآت زراعية جديدة في المحافظة خاصة في قطاعي الدواجن والمباقر، بما يساهم في زيادة الإنتاج وتوافر المواد المنتجة منها في السوق بشكل عام.
ولفت إلى أهمية تقدم المزارعين للحصول على رخص إنشاء مداجن ومباقر بما يعود بالمنفعة على قراهم وعليهم بشكل خاص، من ناحية المردود المادي وضخ المنتجات الخاصة بهما من مشتقات ألبان وأجبان وبيض ولحم فروج بالسوق المحلي.

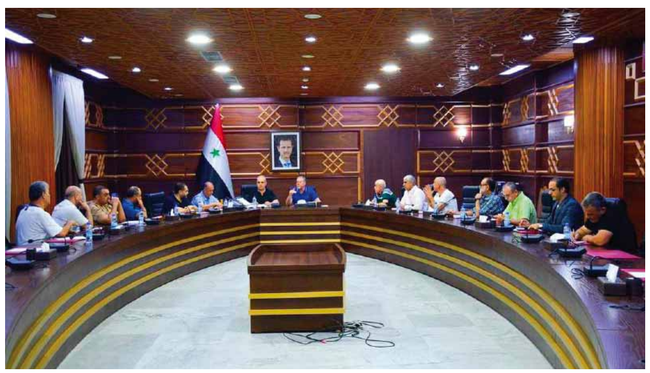

وبالتوازي، لفت كراوي إلى قرار وزارة الزراعة رقم ١٠٩/ت تاريخ ٢٠٢٣/٨/٣، حول السماح باستثمار المداجن غير المستثمرة (المرخصة- غير المرخصة) من مالكيها أو غير مالكيها، مؤكداً أهمية القرار واعتبره جيداً، لناحية التشجيع على العودة للتربية والعمل من جديد بعد تراجع عدد من هذه المنشآت عن العمل وتوقف العديد منها في الفترة الماضية.
وأشار كراوي إلى أن القرار يسمح بدعم المنشآت المرخصة وغير المرخصة بعد الحصول على وثيقة استثمار من مديرية الزراعة، عبر تقديم المواد المشمولة بالدعم الحكومي المقدّم عن دورة التربية المحددة، سواء مازوت أم أعلافاً وغيرها من مستلزمات الإنتاج المدعومة.
وأكد على أن يكون للقرار انعكاس إيجابي على السوق من ناحية توافر المواد وبالتالي انخفاض أسعارها، سواء مشتقات الألبان أم البيض والفروج.
وبالعودة إلى قرارات المكتب التنفيذي، فقد تمت الموافقة على تعديل الترخيص الإداري المؤقت الممنوح لمنشأة صناعة البلوك ونشر كتل الأحجار والرخام على ١٦٥ من منطقة كفردبيل إلى العقار ٢٨٧ في المنطقة نفسها وإلغاء نشر كتل الأحجار بناء على طلب صاحب العلاقة.
ووافق أعضاء المكتب على إصدار تعديل المخطط التنظيمي العام لقرى الشير والخالة في ريف اللاذقية، والبقعة التابعة لبلدية بتمانا في ريف جبلة وتنفيذ تفرعات طرقية تخديمية لمنازل ذوي الشهداء في قرى محور القرداحة بكراما ومنطقتي الحفة وجبلة، إضافة للموافقة على مشروعات صيانة عبّارة قسطلية واستبدالها بصندوقية على طريق تلارو قمين، وخطوط صرف صحي مخربة في اسطامو والفلاح وبللورة والروبمية ومشروعات أخرى في الحفة والقرداحة، وتأهيل طريق كرم عبدو في قرية مشيرفة الساموك، وتأهيل طريق في قرية الروبمية، وإنشاء السور المحيطي للمطمر الصحي في قاسية.
كما صدق المكتب على العقد المبرم بين مجلس مدينة اللاذقية ومؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية «متاع ١٠» لتنفيذ مشروع أعمال شق وتأسيس الطريق المقابل لمديرية الآليات والمركبات، ومشروع تعزيل وترحيل الأتربة والكمخة على الطريق المؤدي من المجابل إلى المسلخ في المنطقة الصناعية الجديدة باللاذقية.
وتمت الموافقة على كتب مديرية الشؤون العامة والقانونية المتضمنة تصديق المخطط التوجيهي المعد من مديرية الخدمات الفنية للعقار رقم ١٧٣٩ من صليب التركمان العقارية، وصلاحية الموقع لاستكمال إجراءات الترخيص الإداري لإقامة ملعب كرة قدم.
كما صدق المكتب على مذكرة تبرير التأخير الجزئي الحاصل لمشروع إنشاء تفرعات طرق لذوي الشهداء والجرحى في منطقة الحفة، محور المزيرعة والقرى المجاورة وتنفيذ طريق في حارة بيت ديوب منطقة القرداحة.
المكتب وافق أيضاً على تقسيم العقار رقم ٧٧٦ في قرية السمرا التابعة لبلدة كسب، وموازنة بلديتي رأس العين وبكسا وإجراء مناقلة من موازنتي مديريتي الصحة والزراعة، ومشروع تقديم معدات ومستلزمات ميكانيكية وزراعية لزوم بلديتي كفرية وبتمانا.